

الانتخابات الفلسطينية 2006 و2021.. التشابه والتضاد



على حركة حماس أن تتحول من مجرد فصيل مقاوم إلى حزب مدني يسعى لقيادة الفلسطينيين إلى الأمن والرخاء ويساعدهم على العمل والبناء والتعليم والتقارب مع أهلهم وإخوتهم في الضفة الغربية.

يبدو أن حركة فتح تحاول عدم الوقوع في أخطائها التي حرمتها من الفوز في الانتخابات السابقة، غير أنها لازالت تصرّ على تقسيم المجتمع الفلسطيني بين فتحاويين يتمتعون بالوظائف ومنهم السفراء والوزراء والخبراء بكفاءة أو دونها، وهم المكلفون بالأموال والمشاريع والتفاوض والتجارة والاقتصاد والإعلام والتلفزيون والرياضة والتفخيل، وبين الرعايا الفلسطينيين مكلفين بدفع الضرائب وخصم المعاشات وإسكات الأسنن. لقد كان الشعب الفلسطيني صادقا وداعما لفتح طوال سنوات الكفاح والموت، وأيضا في سنوات السلم والحكم، وعلى فتح، نجحت في الانتخابات أم لم تنجح، وقادتها خاصة الرئيس الذي احتضنه الشعب ودعمه وحماه أن يقولوا الله في شعبهم.

لكن الواقع يشير إلى إمكانية العودة إلى الوضع الفلسطيني الذي عاشه شعبنا منذ انتخابات عام 2006، غزة حماس والضفة فتح.

الفارق الوحيد هو السنوات الطويلة التي مرت على الفلسطينيين في الضفة وغزة منذ الانتخابات الأخيرة، وما تركته السنوات خلفها من خير أو شر. نجحت حماس في تثبيت نفسها كقوة ذات وجود إقليمي وتحالفات متينة لحماية وجودها، لكنها فشلت في إرساء مجتمع مدني يضم مواطنين يتمتعون بالأمن والأمان وحرية الرأي والتفكير، وإن كان طرا تحسن قليل ملحوظ في السنوات الأخيرة.

لا تستطيع حماس أن تبني اقتصادا أو تجارة عن طريق التسلط والمصادرة، ولا يمكنها إطعام سكان القطاع وتعليمهم ومعالجة أمراضهم من خلال الحقائق القطرية والتسامح الإسرائيلي المتذبذب. ولا يجوز لقيادة حماس أن تقتصر على ادعاءات المقاومة التي تتم تجربتها خلال أيام قصيرة بمرور السنوات، فإسرائيل لا تريد احتلال غزة، ولن تستطيع ذلك.

الاستمرار في الوضع الراهن، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، ولن تسلم أي حركة ما تسيطر عليه الآن من أرض وشعب.

الخلاف الكبير بين الانتخابات السابقة والمتوقعة، هو أن نجاح الأخيرة لم يعد مطلباً فلسطينياً أو عربياً فحسب، لأن الهدف الدولي الذي تقوده القيادة الأميركية الجديدة هو التوصل إلى محاولة حل معظم المناطق الساخنة في الشرق الأوسط والخليج العربي وآسيا وشرق أوروبا. أثبتت الأحداث خلال السنوات القصيرة الماضية أن استقرار الشرق الأوسط ومنطقة الخليج منابع النفط والمعابر الدولية البحرية، يعتمد على ما يتوافر من استقرار في الشرق الأوسط. لم يعد التوصل إلى اتفاق سلمي وعادل هدفاً فلسطينياً وإسرائيلياً فحسب، وبالتالي لم يعد أيضاً متروكا مجرد اتفاق بين فتح وحماس أو تضارب تحالفاتهما الإقليمية السائدة الآن. ومن المتوقع أن تتقارب فرص النجاح في الانتخابات بين الحركتين بعد أن تقرر أن تكون وفق نسبية الوطن الفلسطيني كدائرة واحدة في التصويت.

تحقيق التصدي الحلم للاحتلال وتحرير البلاد والعباد، وضمانة الأعمال والأشغال للعاطلين والفقراء، ولم يكن الفلسطينيين البسطاء في غزة جزيوا بعد حكم حماس.

الانتخابات الفلسطينية القادمة (فيما لو تمت) تحمل نفس الأسباب التي تسببت في خسارة حركة فتح في الانتخابات السابقة عليها، لكن هذه المرة قد تتأثر منها أيضا حركة حماس، لأن الانتخابات القادمة تعتمد على القائمة الواحدة في مختلف أنحاء الوطن.

لم تعد لحماس ولا لفتح مساحة لإقناع الشعب بإمكانيته التوصل إلى وطن فلسطيني موحد يحكمه اختيار الشعب بحرية، ويضمن حق الاعتراض والمعارضة والاختلاف بالرأي وفق القوانين والدستور. ولم تعد هناك إمكانية أيضا لتحقيق مستقبل أفضل للقطاعات الأفقر والأقل فرصة، سواء نجحت فتح أو حماس في الانتخابات القادمة. يتطلب رفض نتائج الانتخابات المتوقعة من حماس أو فتح مجرد

للتحكم والحكم غير المباشر للاحتلال الإسرائيلي.

لكن الأسباب التي أدت عمليا إلى فشل حركة فتح في استرداد الأغلبية في المجلس التشريعي الفلسطيني في انتخابات 2006 كانت تعود إلى ثلاثة عوامل رئيسية. أولا فشل عملية السلام وما تلاها من أزمات سياسية واقتصادية في الأراضي الفلسطينية. وثانيا فشل الاستحواذ الجضع لقيادات وأفراد أعضاء حركة فتح في الاستيلاء على معظم الوظائف الحكومية والمراكز القيادية، وشاركت في الأنشطة التجارية. وثالثا اندلاع الانتفاضة العامرة ضد الاحتلال الإسرائيلي في عام 1999، حيث أسهمت السلطة الوطنية، والرئيس الراحل عرفات بالذات، في التغاضي وأحيانا في المساهمة في تسليح النشاط الفلسطيني المقاوم بما فيه عمليات حركة حماس، الأمر الذي أبرزها لدى الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية والخارج، ولدى الدول العربية والأجنبية وإسرائيل أيضا.

في انتخابات عام 2006 هزمت حركة فتح نفسها نتيجة للتسيب في التحضير والترتيب للوائح المرشحين لتلك الانتخابات، وتم تغيير الأسماء في تلك اللوائح عدة مرات وتقديم مرشحين يزيدون عن المطلوب وفق الاحتجاجات الشخصية والعائلية والجهوية، ما أغضب الكثير من أعضاء فتح الطامحين إلى شغل المراكز الحزبية والإدارية والسياسية المعروضة في الانتخابات العامة.

وانعكس ذلك على مجمل نشاط الحركة، بعدم المشاركة في التصويت، وفي كثير من الحالات إعطاء أصوات العديد من أعضاء فتح لمرشحي حماس، التي نشطت، بمشاركة داعمة من محطة تلفزيونية خليجية، في التلاصق مع الفلسطينيين وإعطاء الوعود بحياة أفضل، وطمأنه



مروان كنفاني
مستشار الرئيس الراحل
ياسر عرفات

كانت انتخابات عام 2006 فتنه رحم الله بعض نتائجها، ويأمل شعبنا أن تكون الانتخابات المقبلة، التشريعية والرئاسية، والمجلس الوطني، لو تمت، أفضل من سابقتها. يرجع البند الوحيد الذي أوقف الإنهيار التام لأول تجربة فلسطينية لتشكيل كيانية وطنية نتيجة لاتفاق أوسلو إلى ثبات الرئاسة الفلسطينية التي تولاهما وإزالا الرئيس محمود عباس، وتحظى باعتراف الفصائل والأحزاب والنقابات الفلسطينية، والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ودول العالم، على الرغم من أن تلك الرئاسة لم تتمكن من الحفاظ على وحدة الكيانية الوليدة وشهدت أول انقسام فلسطيني للشعب والأرض.

حركة فتح تحاول عدم الوقوع في أخطائها التي حرمتها من الفوز في الانتخابات السابقة غير أنها لازالت تصرّ على تقسيم المجتمع بين فتحاويين يتمتعون بالوظائف ورعايا مكلفين بدفع الضرائب

في انتخابات عام 1996 تحمّلت حركة فتح قرار حركة حماس بعدم المشاركة في الانتخابات الفلسطينية الأولى، وكانت شعبية الرئيس الراحل ياسر عرفات وبنوّه مهمة في حسم إقرار المرشحين الفتحاويين وفرض الالتزام الحزبي على الكوادر، ما فتح الطريق أمام نجاح فتحاوي سهل.

اختلف الوضع في انتخابات عام 2006 التي فرضت على القيادة الفلسطينية من الأميركيين والأوروبيين والأمم المتحدة، وكان يرفضها الرئيس الراحل عرفات إلا بعد إنجاز تنفيذ كامل بنود اتفاق أوسلو. وفي هذه الانتخابات تحمّلت فتح التي قادت السلطة الوطنية في الأراضي الفلسطينية كل أخطاء وخطايا عشرة أعوام من حكم سادته الصعوبة نتيجة

ارتفاع نسبة تسجيل الفلسطينيين للانتخابات والمؤشرات النقيضة

تكون مسألة إنهاء الانقسام وتقسيم النفوذ على الأرض، بين فتح وحماس، هي بالدرجة الأولى، مسألة سياسيات واستراتيجيات، وجزء من رزمة المعطيات السياسية في الإقليم.

بعد انقضاء اجتماع القاهرة، لم تات المؤشرات والخطوات الفلسطينية الملموسة، متباعدة (على الأقل حتى الآن) لكن ارتفاع نسبة تسجيل المواطنين الراغبين في المشاركة، وصل إلى مستوى غير مسبوق في المنطقة وربما في العالم، فالمستعدون للمشاركة في الانتخابات، بلغوا حتى الآن 95 في المئة من عدد الذين يمتلكون حق التصويت. ومعنى هذا أن الفلسطينيين في داخل الأراضي المحتلة، يريدون التغيير على المستويين الاجتماعي الذي أضنى المواطنين، والفصائلي الذي أضنى المنتسبين للفصائل نفسها. وهذا ما جعل هذه الفصائل، تأخذ الأمر بجدية قصوى وتعتبر الانتخابات تحديا لها، وذات ممر إجباري. لذا نراها تحاول استرضاء قواعدها وكيل الوعود لها بحسن اختيار قوائمها، ودمقرطة أساليبها.

لكن الأمور على الأرض ظلت حتى الآن، على حالها، والطران، فتح وحماس، يحاول كل منهما التوصل إلى صيغة لاستمرار إحكام قبضته على ما يقبض على الأرض، من وسائل السيطرة الأمنية ومسالك الجباية المالية، والاعتصام الضرائبي وغيرها.

تؤخذ في سياق التناقض والتهاجي بين المحاور، فـ"الجذيرة" لم تكن بالأمر، ورات في التغاضي وسيلة لإرضاء المسار الاستراتيجي العام، المعطوف على وسائل الضغط، وفي الوقت نفسه، يؤدي إلى توريث مصر في وقائع من شأنها الإساءة إليها. وفي المحصلة، كان المسار كله، أمرا متفقا عليه بشكل مباشر وغير مباشر.

هذه الكلام وغيره، قاله الفلسطينيون من خارج سلطتي الأمر الواقع في الضفة وغزة، وعبر عنه الناشطون من خلال وسائل التواصل، وأشير في هذا السياق، إلى مبدأ "حق الارتفاق" في القانون الدولي العام، الذي ينظم العلاقات الصحية بين الجيران، وهو مبدأ ذو تفصيلات كثيرة، يلزم الجار برفع المصاعب والأذى عن جاره، حتى ولو كانت هذه المصاعب سبولا ناتجة عن أمطار غزيرة، تندفع إلى الأراضي المنخفضة عند الجيران. لكن الأمر، كما أسلف، لم يكن موصولا بمشاعر إنسانية أو بقانون.

غير أن الانفراج الفجائي، أثناء اجتماع الفصائل في القاهرة يوم 8 فبراير الجاري، كان بمثابة خيار لن يسري إلا في حال انتهى تصادم الإستراتيجيات الفلسطينية، وجرى التوافق على إستراتيجية عمل سياسي فلسطيني واحدة، على قاعدة التسوية المفترضة حصرا، فالمسألة قبل أن

واضحة تدل على ذلك، من بينها شريط لا يزال موجودا لحديث أدلى به رئيس الحكومة الفلسطينية الحالي محمد اشتية، يعاتب فيه المصريين على "التراخي" وفتح معبر رفح للحالات الإنسانية، ويؤكد على أن الخنق هو المرتجى.

ومن المفارقات، أن من كان يتابع الإعلام العربي، سيلاحظ، أن التدابير المضنية للناس في غزة، لم تلق منه أي اكرتار، ولم يبادر الإعلام المضاد لمحور مصر - السعودية - الإمارات، لتسليط الضوء على هذه الإجراءات، لأنها ذات منحنى إستراتيجي له منبع ومصب، لا يختلف عليه المتخصصون في الإقليم، علما بأن بعض الوقائع كان يمكن أن

وسريان الأمور مثلما يريد الإقليم والعالم، سيجعل المعبر مفتوحا. ليست المسألة أدبية أو إنسانية، عند الأطراف الإقليمية، ويخطئ من يردّها إلى تقصير الفصائل في غزة عن طرح الموضوع. فالكل طرح وطالب، والكل حفي لسانه وهو يطالب الجانب المصري في الجلسات، برفع المعاناة عن المسافرين وإبقاء المعبر مفتوحا. لكن هذه المطالبات لم تلق الاستجابة، لأن المطالبات السياسية المصرية لم تلق استجاباتها، علما بأن الطرف الفلسطيني المتأذي في غزة، ليست لديه وسائل ضغط، أما الطرف غير المتأذي وهو قيادة السلطة في رام الله، فإنه ظل يقول "هل من مزيد". وصدرت تصريحات

وعلى أنها لن تعود مرة أخرى، إلى خطاب الوعود القصوى الذي سئمه الفلسطينيون لفرط ما أصبح لديهم من البراهين على عقم هذا الخطاب وتسببه في إشقاء حياتهم. فقد كان هذا الخطاب ولا يزال، مستقرا للجانب المصري، الذي يراه معيقا لحركته السياسية على المستوى الاستراتيجي. هذا الخطاب، المتناغم مع منطق جماعة "الإخوان" التعبوي وذو الوعود القصوى بالرخاء والسعادة والعدالة، كان سببا في التدابير السلبية التي فرضت على سكان غزة، ومنها إغلاق معبر رفح وتصعيب السفر في حال فتحه. وعندما بادر المصريون سريعا إلى فتح المعبر بشكل دائم، كانوا كمن يقولون لحماس وفتح، إن "اعتدال" السياسة، يفتح أبواب الانفراج. ويقولون أيضا للمواطنين الفلسطينيين من سكان غزة، إن الحركتين، فتح وحماس، هما سبب الانسداد.

يظل خيارا بمفهوم اتفاقات شراء الطائرات وغيرها من الصفقات الكبرى، إذ يُقال في أدبياتها إن الشركة المشغلة (1) تعاقدت مع الشركة المنتجة (ب) على شراء خمس طائرات. مثلا - مع خمس أخرى يُصار تعيينها خيار يسري مستقبلا، في حال استقامت الأمور بشكل جيد، مع الطرف المشتري، ويسمّون ذلك في الأدبيات "Options" معنى ذلك، التناغم بين القوى الفلسطينية المتخذة،

عدلي صادق
كاتب سياسي
فلسطيني

بنت حماسة المجتمع الفلسطيني للانتخابات العامة، تعلقو في خط مواز مع المؤشرات المحيطة للأمل، لا سيما وأن لهذه الأمل، عناصر مطلوبة، لم يلمس الفلسطينيون ما يدل على قرب تحققها، ما خلا الإفراج أثناء اجتماع القاهرة وبعده بساعات، عن عدد قليل من الأناظر المسجونين، في كل من الضفة وغزة. وبعده مضي عدة أيام، عادت الأمور إلى سابق عهدها من الإجراءات التي تنسم بانكفاء كل من السلطتين على نفسها. وفي الحقيقة، لم يتقدم الطرفان المسكان بسلطتي الضفة وغزة، خطوة واحدة على الأرض، على المستويين التنظيمي والاجتماعي والقانوني. وفي خضم ذلك، تابرت "لجنة الانتخابات المركزية" على إنجاز تحضيراتها، وسمعت تصريحات مبشرة، بلسان مديرها التنفيذي هشام كحيل.

في الوقت نفسه، لم يتأخر الجانب المصري في تظهير الوضع الطبيعي لحركة المسافرين، واستعداد العمل بطريقة أخرى، على أساس أن مشكلة الانقسام والمزايدات، قد أوشكت على الانتهاء. وكان واضحا، عندما رُفعت الإجراءات القاسية عن كاهل المسافرين، أن الجهات السيادة المصرية، قد تلقت إشارات صريحة ودالة من حماس،

